تحليل اتجاهات الأحداث

الفترة: أغسطس/آب 2025

إشراف مدير المركز:
أ.د حسن محمد المومني

إعداد:

بلال نايف العضايلة

مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية

Contents

أولاً: فلسطين والساحة الإسرائيلية 3

حرب الإبادة في غزة والمواقف الدولية: التشبث ببقايا آمال إقامة الدولة الفلسطينية 3

الساحة الإسرائيلية: التطبّع المجتمعي مع الأزمات السياسية 4

ثانياً: محيط الأردن المضطرب 5

سوريا: تشبث المركز بأطرافه والبحث عن مخرج طوارئ "خارجي" 5

لبنان: الدولة اللبنانية والبحث عن استرداد السيادة 7

العراق: هل الانسحاب الأمريكي الجزئي تطبيق لتفاهمات مشتركة أم استباق لتصعيد قاسي ضد إيران؟ 8

ثالثاً: قضايا إقليمية ودولية 9

إيران : الأصبع على الزناد 9

اليمن: قطرة حظ": عملية منفردة" أم بداية استراتيجية "حصاد الرؤوس"؟ 11

أوكرانيا: مفاوضات على وقع تصعيد الجبهات 13

أولاً: فلسطين والساحة الإسرائيلية

حرب الإبادة في غزة والمواقف الدولية: التشبث ببقايا آمال إقامة الدولة الفلسطينية

يسيطر عدم اليقين على أي محاولة للتنبؤ بمسار الإبادة في غزة، والأمر لا يقتصر على سيناريوهين اثنين فقط هما إما الاستمرار في الحرب أو التوصل إلى هدنة، ففي تفاصيل كلا السيناريوهين ثمة أمر مشترك هو غزة ما بعد السابع من أكتوبر وشكل الجهة التي ستيطر عليها (هل هي سلطة فلسطينية أم شكل آخر من "روابط القرى" أم جماعات مسلحة من غير الفصائل) والضمانات الأمنية التي ستفرضها إسرائيل على جغرافيا غزة من أجل التوثّق والتحقق من سيطرتها الأمنية.

بهذا الاتجاه يمكن فهم كيف تتداخل المفاوضات مع العمليات العسكرية، ذلك أن تفاصيل المشهد التالي في غزة، بحسب المنطق الإسرائيلي، هي تفاصيل مشتركة بغض النظر عن السيناريوهات، وأظهرت تطورات الأحداث في شهر أغسطس/آب الماضي هذه الثنائية من المفاوضات والعمليات العسكرية. وإن كانت معظم التحليلات تجنح إلى أن العمليات العسكرية هدفها الضغط التفاوضي إلا أن القراءة العميقة تدلل على أن الأمر يتجاوز المفاوضات ويتعلّق بـ"هندسة" غزة وفق الرؤية الأمنية الإسرائيلية.

لذلك، أصبح المسار الغالب هو الهجوم نحو مدينة غزة، إذ جرى قصف مكثّف وتمهيد ناري على أطراف المدينة، وعُقدت اجتماعات كابينيت لتثبيت "المرحلة التالية" من السيطرة، مع حديث رسمي عن أن غزة المدينة هي "آخر معاقل حماس". هذا يعكس قرارًا سياسيًا بإبقاء الضغط العسكري مرتفعًا حتى مع بقاء قناة مفاوضات الرهائن مفتوحة.

هذه المفاوضات تضل بحاجة إلى مزيد من الضغط الدولي، وسط حديث على أن مقايضة ما قد تجري بين الإحتلال الإسرائيلي والدول الأوروبية الراغبة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، وذلك عبر تأجيل هذا الاعتراف مقابل وقف العدوان على غزة، إلا أن هذه "المقايضة" تتناقض مع إحساس القوة الذي يعتري السلطة الحاكمة في تل أبيب بيمينها الديني والقومي والعسكري، ويُستبعد "رضوخ" نتنياهو إلى المزاج الأوروبي المؤيد للاعتراف بالدولة الفلسطينية، لذلك هدد بأن رده على هذا الاعتراف إن جرى سيكون عبر ضم أراضي من الضفة الغربية ومستوطنات إسرائيلية.

وتسيطر على أجواء "دبلوماسية غزة" إدراك واسع النطاق بمدى الضرر البنيوي الذي لحق بالمدنيين، وأقد أكدت لجنة مراجعة المجاعة (IPC/FRC) في 22 أغسطس وقوع مجاعة (IPC5) في محافظة غزة مع توقع امتدادها إلى دير البلح وخان يونس خلال أسابيع، ومنظمة الصحة العالمية تحدثت عن أكثر من نصف مليون في حالة مجاعة بالفعل.

تدفع المجاعة المؤكَّدة النظام الدولي نحو شرط إنساني مُلزِم في قلب أي تفاوض، بينما تصرّ إسرائيل على رافعة النار حول غزة المدينة. يُرجّح أن يُحسَم اتجاه الأسابيع القادمة بمدى قدرة الوسطاء على تحويل الضغط الإنساني إلى هدنة مشروطة قبل أن يرسّخ الميدان كلفة أعلى على الجميع.

الساحة الإسرائيلية: التطبّع المجتمعي مع الأزمات السياسية

يواصل نتنياهو المناورة في الداخل الإسرائيلي وسط تناقضات بنيوية مجتمعية عمّقت منها صدمة السابع من أكتوبر، صحيح أن ردة الفعل الأولى لهذه الصدمة جاءت لتضفي مشاعر من "الوحدة الوطنية" إلا أن طول أمد الحرب وما أحدثته من تداعيات ارتدا عكسياً على حالة الوحدة الوطنية.

وقد كشف شهر أغسطس/ آب الماضي بوضوح عن هذه التناقضات التي قد تبدو للوهلة الأولى أنها انقسام بين من يريد انهاء الحرب وانجاز صفقة تبادل، ومن يريد الاستمرار في الحرب حتى القضاء الكامل على حماس (أو غزة!) دون مراعاة لملف الأسرى، ولكن هذه التناقضات ما هي إلا تعبير عن أزمة هوية في العمق الإسرائيلي بين يمينين: أحدهما قومي يبحث عن حدود جديدة، والأخر ديني يسعى لإعادة تفسير وتعريف للسياسة والمجتمع في الداخل الإسرائيلي.

قد تبدو الحكومة الإسرائيلية الحالية تتويجاً لاندماج هذين اليمينين، ولكن، ونظراً لاختلاف المنطلقات الفكرية لكل اتجاه، هذا الاندماج لا يعكس توافق على فلسفة الحكم، مما يجعله قابل للتفكك إذا ما تفاقمت الأزمات والصدمات. من هنا تشكّل موافقة الكابينيت على خطة لإنهاء الحرب امتحاناً جدياً ليس للائتلاف الحكومي وإنما لعرى الترابط بين نسختي اليمين في إسرائيل القومي والديني.

وفي الأسابيع الماضية يدور جدال في إسرائيل عمّا إذا كان يمين الوسط – كالمعسكر الوطني وقادة الأحزاب ممن عملوا في رتب عالية في جيش الاحتلال الإسرائيلي والوكالات الأمنية- قادر على تعويض افتقار حكومة نتنياهو لدعم قادة اليمين الديني. وإن أقرت الأسابيع القادمة هذا التحول – ابتعاد نتنياهو عن قادة اليمين الديني وتحالفه مع يمين الوسط – فإن الخارطة السياسية في إسرائيل قد تتغير ويعاد ضبطها على وقع الاستجابة للتحولات الجديدة.

المؤكد في السياق الانتقالي الإسرائيلي أن المجتمع الإسرائيلي تكيف مع الأزمات وتطبّع معها، ولم يعد مجتمع الرفاه الحساس لمقتل جنوده والرافض لمبدأ الحروب الطويلة، لذلك لم يخلو شهر أغسطس/ آب الماضي من إشارات على انسياق المجتمع نحو استمرارية الحروب، ففي استطلاع نقلته صحيفة معاريف اعتبر 30% أن على إسرائيل الاستمرار في الحرب واحتلال قطاع غزة، حتى لو كلّف ذلك مقتل جميع الأسرى الإسرائيليين في القطاع، أي أن ثلث العينة لا تمانع في مقتل الأسرى الإسرائيليين في سبيل تحقيق "النصر المقدس".

ثانياً: محيط الأردن المضطرب

سوريا: تشبث المركز بأطرافه والبحث عن مخرج طوارئ "خارجي"

يأتي الاجتماع الثلاثي الأردني السوري الأمريكي الذي احتضنته عمان في 12 أغسطس 2025 ليؤكد على وجود إدراك إقليمي ودولي بضرورة تثبيت الاستقرار الهش في الجنوب السوري، وهو ما يمنح إجراءات الحكومة السورية في هذا الصدد شرعية دولية هي في أمسّ الحاجة إليها نظراً إلى الشكوك والمخاوف التي تثار إزاء استمرارية الدعم الدولي للسلطة "الانتقالية". لذلك تسعى دمشق إلى تطويق آثار الاشتباكات العنيفة وتحاول كسب شرعية تمثيل كافة أطياف المجتمع عبر العمل على ان تكون إجراءات المحاسبة المتصلة بأحداث السويداء – والساحل أيضاً – مقنعة وذات قبول.

وتندرج الاستثمارات الاستراتيجية (كمطار دمشق الدولي، ومترو دمشق) المعلن عنها في 6 أغسطس 2025 بحضور الرئيس أحمد الشرع، وبمشاركة المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا توماس براك لتعبر عن ترجمة حرص جهات إقليمية ودولية إلى واقع وخطة عمل، فمرحلة ما بعد الصراع "Post Conflict" تتطلب معالجة جذرية لمسببات الصراع ومنها العوامل العوامل الاقتصادية، فمن دون فرص عمل وخدمات عامة لا يمكن بناء المواطنة الحقيقية وتكوين هوية وطنية سورية تجمع مختلف أطياف المجتمع السوري.

بطبيعة الحال، وفي بيئة شديدة الاستقطاب لا يمكن تحييد الاستثمارات الجديدة عن الواقع الجيوسياسي المعقّد وما تشهده الجغرافيا السورية من تنافس صفري حاد، فبعد الانتقال من محور إقليمي مركزه إيران إلى آخر مركزه تركيا ودول خليجية، تكشف طبيعة الاستثمارات المعلن عنها عن هذا الانتقال والتي – أي الاستثمارات – تأخذ طابع مهمة الانقاذ التي لا يجب التأخر في تنفيذها. بهذا الاتجاه يمكن تقييم خط الغاز الأذري السوري المار عبر الأراضي التركية والممول قطرياً، فهو التعبير العملي عن الادراك الإقليمي بضرورة دعم سوريا اقتصادياً ضمن رؤية أوسع عمادها التعافي وإعادة البناء. لا سيما وإذا تم الأخذ بعين الاعتبار المشاريع الاستراتيجية المعلن عنها، كالمطار والمترو والميناء، والتي لا تزال تنتظر الشروع في تنفيذها بخلاف خط الغاز الأذري التركي الذي بدأ السوريون يلمسون نتائجه برفع ساعات التشغيل الكهربائي إلى 10 ساعات.

بموازاة المسار الاقتصادي، شهد شهر أغسطس/ آب تطورين على صعيد تدعيم التعافي: الأول أمني ممثل بـ"مذكرة تفاهم للتدريب والمشورات العسكرية المشتركة" وقعتها وزارتي الدفاع التركية والسورية، وهي تكاد تكون الأولى من نوعها التي توقعها سوريا الانتقالية. أما الثاني فهو سياسي ممثل بالزيارة غير المسبوقة لوزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، إلى روسيا والتي أظهرت تصريحات الجانبين وجود توافق ظاهرياً على الأقل نحو عدم إحداث قطيعة في العلاقات وإلى بناء ثقة بإطار جديد للعلاقات الروسية السورية. صحيح أن هامش مناورة دمشق محدود مع موسكو لكن يتطلب "تحييد المخاطر" عدم استفزاز موسكو خصوصاً في هذه المرحلة الانتقالية التي لم يتم فيها بعد القضاء على المنظومة الأمنية السابقة التي رفضت الانخراط في تسوية أوضاعها.

اتصالاً بما سبق، لا يزال ملفين ضاغطين على حالة الاستقرار الأمني في سوريا ويتصلان بوحدة وسيادة دمشق على كامل الجغرافيا السورية، الأول هو المسألة الكردية وموقع "قسد" في الجهاز العسكري والأمني السوري،

فلا يزال ثمة جدال حول اندماج "قسد" إلى وزارة الدفاع ككتلة واحدة أم "تذويب" تنظيمها ضمن التنظيم الرسمي، وكان لافتاً في شهر أغسطس/ آب أن قوات "قسد" كانت أكثر جرأة في مهاجمة نقاط عسكرية في حلب وسط استياء العشائر العربية المؤيدة لحكومة دمشق، إذ أعلنت قبيلة "البكارة" في منطقة تل أبيض شمالي محافظة الرقة السورية النفير العام ضد قسد " حتى انتهاء كامل وجوده في منطقة الجزيرة السورية".

أما الملف الثاني فهو تثبيت وقف إطلاق النار في السويداء الذي لا يزال هشاً وعرضة لانتهاكات شبه يومية. وكان لافتاً أن هذا الشهر شهد احتجاجات تحت شعار ونداء "حق تقرير المصير" التي كان فيها رفع العلم الإسرائيلي مشهداً اعتيادياً، لا بل ولم يعد يتحرّج بعض الناشطين والإعلاميين في السويداء من تبرير أو تفسير دوافع رفع هذا العلم.

إلا أن حراك السويداء يفتقد للزخم الدولي، وسط رفض أردني لم يُعلن رسمياً عن رفض مخطط إسرائيلي لتدشين "ممر إنساني" يربط الجولان السوري بالسويداء عبر الأردن، ذلك أن الجهد الإقليمي والدولي ينصب الآن على تثبيت وحدة سوريا الجغرافية وبناء ارتباط للأطراف مع المركز في دمشق، وتتجه المعطيات إلى إعلان قريب لفتح طريق دمشق – السويداء، ولكن التحدي ليس في فتح الطريق وإنما في بناء قنوات تواصل ترمم الهوية السورية وتعيد بناء تصورات المواطنة وبما يمهد لنجاح خطط إعادة الإعمار المليارية التي ستظل حبراً على ورق دون استقرار سياسي أمني.

ويظل أبرز وأخطر ما طرأ في سوريا في أغسطس 2025 هو البيان الصادر عن مجلس الأمن بموافقة كل الأعضاء، إذ أعاد البيان استحضار قرار 2254 الصادر عن المجلس عام 2015 الداعي إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي في سوريا شاملة لكل الطوائف والأقليات والقوميات، وكرر مجلس الأمن "تأكيد دعوته للسلطات المؤقتة أن توفر الحماية للسوريين قاطبة، كائنا ما كان انتماؤهم العرقي أو الديني". وجاء هذا البيان في ختام جلسة لمناقشة الوضع في السويداء وتضمن إشارة لا لبس فيها على إدانة " أعمال العنف التي ارتكبت بحق المدنيين في السويداء وشملت عمليات قتل جماعي وفقدان الأرواح، وأدت إلى نزوح نحو 192 ألف شخص داخليا". ولا يحتمل البيان أي قراءة تفسيرية فهو واضح في دلالته في أن حال سوريا ما بعد الأسد يلزمها، كما كان يلزم سوريا الأسد، هيئة حكم انتقالي شامل جامع لكل السوريين.

وبعيداً عن تحميل البيان أكثر مما يحتمل، تتجه أنظار المراقبين بالشأن السوري في شهر سبتمبر 2025 إلى ما سيصاحب ترؤس الشرع الوفد السوري في اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة من حراك دبلوماسي وما سيتمخض عنه من اتفاقيات أو تفاهمات، على رأسها توقيع اتفاق أمني جديد – أو مجدد- برعاية أمريكية مع الجانب الإسرائيلي بخصوص اتفاقية فض الاشتباك 1974 وإقرار تفاهمات السويداء وبناء معايير تحقُّق وثقة في الجنوب السوري، وفق المنظور الإسرائيلي، وهو ما يعني أن شهر سبتمبر 2025 قد يكون مختلفاً عن الشهر السابق الذي شهد تفلّت إسرائيلي في التوغلات والانزالات الجوية والاستهدافات التي تجاوزت الجنوب وصولاً إلى أطراف دمشق

لبنان: الدولة اللبنانية والبحث عن استرداد السيادة

بلغ الجدال حيال سلاح حزب الله مستوى غير مسبوق بعد إعلان الحكومة اللبنانية قرار تكليف الجيش وضع خطة لحصر السلاح بيد الدولة قبل نهاية 2025، وسط ترقب لبناني وإقليمي لهذه الجلسة الحكومية وما إذا كان القرار سيكون واضحاً في دلالته أم لا، وجاءت دلالته الواضحة لتؤكد اتساق الموقف الرسمي اللبناني فيما يتعلق بسلاح حزب الله مع التوجه الأمريكي والعربي لنزع سلاح حزب الله سواء في لبنان أو في الإقليم ككل.

ولكن يبقى تنفيذ القرار من عدمه مسألة خاضعة لتعقيدات الداخل اللبناني، سواء تلك المتعلقة بالتوازنات السياسية المحلية الحزبية أو بموازين القوى المسلحة، فبعض النظر عن درجة الضرر الذي تعرض له حزب الله فهو لا يزال قادر على تحدي القرار والإخلال بالاستقرار المحلي الهش أصلاً. وقد كشف خطاب أمين حزب الله، نعيم قاسم، بعد قرار الحكومة حصر السلاح عن نبرة غير معهودة منه في مخاطبة الدولة اللبنانية قائلا " لن تكون هناك "حياة" في لبنان إذا حاولت الحكومة مواجهة الحزب" وهو ما أُعتبر تهديداً بالحرب الأهلية. لكن قاسم عاد واستدرك قائلاً أن تسليم سلاح الحزب مرهون بوقف الهجمات الإسرائيلية وانسحاب إسرائيل من التلال الخمس التي تنتشر فيها جنوب لبنان

وكان لافتاً انخراط إيران المباشر في جدال حصر السلاح اللبناني، إذ زار أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني ، علي لاريجاني، والتقى رئيس الجمهورية اللبناني، جوزف عون، ورئيس الوزراء، نواف سلام، ورئيس مجلس النواب، نبيه بري، بالإضافة إلى الأمين العام لحزب الله، نعيم قاسم، وفي اللقاءات الرسمية صرح القادة اللبنانيين بضرورة احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، أما لاريجاني فحاول أن يكون دبلوماسيا عبر تأكيد أحترام "أي قرار تتخذه الدولة بالتنسيق مع القوى اللبنانية" في إشارة إلى أن قرار حصر السلاح يجب أن يأخذ بعين الاعتبارات منطلقات حزب الله وأن لا يتم تجاوز تحفظاته، وكان لاريجاني صريحا في الحديث عن أهمية الحفاظ على المقاومة، وهو ما يعني أن طهران بهذه الزيارة التي شملت العراق أيضاً تريد التأكيد على أنها لم تخسر كامل أصولها الأمنية في الإقليم وأن جعبة نفوذها لا تزال فاعلة.

بطبيعة الحال كان المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا ولبنان توماس برّاك حاضراً بقوة في تفاصيل مسار نزع سلاح حزب الله مانحاً الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني إسناد دولي لتأدية هذه "المهمة المستحيلة" وسط تسريبات بأن خطة الحكومة لنزع السلاح ستكون فريدة من حيث أنها لن تكون عسكرية فقط وإنما ستأتي ضمن حزمة أوسع تمنح الحزب "تعويضاً ما" عن خسارة سلاحه وتوفر له ضمانات بأن لا يتم اقصاءه من العملية السياسية، فإن كان نزع سلاحه هدفاً فإن نزع حضوره السياسي الاجتماعي ليس هدفاً حتى الآن على الآقل.

إذاً، تظهر مسارات الأحداث في لبنان استمرار تأثير تداعيات السابع من أكتوبر عليه عبر ما أفرزه من توجه دولي وإقليمي لصالح السيادة بمعناها الكلاسيكي التي تقوم على حصر السلاح بيد الدولة واحتكار الحكومة الشرعية لحق استخدام القوة. وينتظر لبنان تأكيد تطبيق 3 قرارات صدرت بهذا الخصوص في أغسطس/ آب الماضي، الأول هو المتعلق بإعداد الجيش اللبناني خطة لنزع سلاح حزب، والثاني هو البدء الفعلي في جمع السلاح من المخيمات الفلسطينية وسط موافقة سياسية وميدانية من قبل الفصائل المقربة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومقاطعة الفصائل المؤيدة لحزب الله، وتحديداً حماس والجهاد الإسلامي. أما ثالث هذه القرار فهو تمديد مجلس الأمن الدولي مهمة قوات حفظ السلام العاملة في لبنان "اليونيفيل"

لسنة إضافية، على أن تنسحب قوات المهمة من جنوب لبنان نهاية 2026 وتسلم مواقعها للحكومة اللبنانية التي قال القرار أنه يهدف إلى أن تكون هي "الموفر الوحيد للأمن".

العراق: هل الانسحاب الأمريكي الجزئي تطبيق لتفاهمات مشتركة أم استباق لتصعيد قاسي ضد إيران؟

لا يزال العراق في عمق التوتر الجيوسياسي الإقليمي وسط ارتياح نخبه وعواصم رئيسية بنجاح الحكومة العراقية في النأي بالجغرافيا العراقية عن اضطرابات شرق أوسط ما بعد السابع من أكتوبر، إذ لا تزال الحكومة العراقية تضغط في اتجاهين: الأول لجم إطلاق مسيرات وصواريخ تجاه أهداف في إسرائيل أو غير إسرائيل، والثاني هو الضغط غير المباشر وعبر وسطاء على إسرائيل لعدم تفعيل جبهة العراق واستهداف ميليشيات مقربة من إيران في العراق.

وفي تشابه مع الحالة اللبنانية وحزب الله، يشهد العراق جدلاً حول نفوذ الحشد الشعبي وضرورة إخضاعه الفعلي لوزارة الدفاع، وسط نقاشات حادة على المستوى المحلي حيال " مشروع قانون الحشد الشعبي". ونجحت الجهود التوفيقية في التوصل إلى تسوية لم تكشف كل ملامحها بعد بتأجيل عرض هذا القانون على البرلمان، والذي كان من شأن عرضه أن يفتعل أزمة مزدوجة في العراق: فمن جهة سيتسبب ذلك في صدع داخل البنية السياسية الحاكمة، فالقوى الكردية والسنية أجمعت على الرفض القاطع لهذا المشروع الذي اعتبرته تتويجاً للحشد الشعبي على أنه النسخة العراقية من الحرس الثوري. أما خارجياً، فالولايات المتحدة ومعها قوى دولية وإقليمية منهمكة في توجه حصر السلاح بيد الدولة وكف يد الميليشيات في الإقليم، ومن شأن قوننة مكاسب إضافية للحشد وإضفاء شرعية على حضوره أن يمنح هذه الميليشيات جرعة قوة.

بطبيعة الحال الحشد من الناحية القانونية ليس ميليشيا وإنما جرى قوننة حضوره في قانون صدر عام 2016، ولكن نظراً لاتساع الجماعات المنضوية تحته – يُقدر عدد أعضائه بأكثر من 200 ألف - ، ولعدم خضوعه المباشر لنظام الإدارة والرقابة في الجيش العراقي فإنه اعتبر جسم قانوني لكن يضم جماعات تقوم بأنشطة غير قانونية، وبعضها متورط في استهداف للأصول الأمريكية في العراق وخارجه.

ولذلك لا بد من قراءة سجال "قانون الحشد الشعبي" في ضوء التموضع العراقي الإقليمي والذي يضع نصب عينيه النأي بالعراق من أن يكون ساحة جديدة من ساحات اشتباك ما بعد السابع من أكتوبر، وفي الوقت عينه هو يريد ضبط علاقاته الخارجية، وتحديداً الموازنة بين المصالح الأمريكية والاعتبارات الإيرانية فيما بتعلق بالساحة العراقية. بهذا الاتجاه يمكن فهم تزامُن التراجع عن إقرار قانون الحشد مع تطبيق بعض من مضامين الاتفاق العراقي الامريكي الذي جرى في سبتمبر 2024 والمتضمن إنهاء التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن لمحاربة داعش في العراق خلال ال 12 شهرا المقبلة – أي خلال هذا الشهر سبتمبر 2025 - على أن يتم الانتقال إلى شراكات أمنية ثنائية، والإبقاء على وجود أمريكي أمني استشاري غير عسكري.

إلا أن من الضرورة بمكان الإشارة إلى أن هذا السحب الأمريكي للقوات ما هو إلا "إعادة انتشار" نحو كردستان العراق وقاعدة التنف الواقعة على المثلث الحدودي الأردني السوري العراقي، أي من ناحية استراتيجية لا يعد انسحاباً وإنما مناورة. كما أن توقيت هذه المناورة يحمل في طياته احتمالية وجود تفكير أمريكي جدي بالاستعداد

لجولة أخرى من القتال في إيران يتم فيها تفعيل الجبهة العراقية، مما يتطلّب النأي بالقوات الامريكية المنتشرة في بغداد والمدن العراقية الرئيسية.

وكان للجدال الأمني العسكري بأبعاده المحلية والإقليمة صدى في الحملات الانتخابية، وتترقب الساحة العراقية الانتخابات المقبلة في نوفمبر 2025 وما ستسفر عنه من نتائج، حيث تعد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قوائم المرشحين مستبعدةً عدد كبير من الأسماء مما يلقي بظلال من الشكوك حيال حيادية الاجراءات، ويغذي الاتجاه المقاطع لها والذي يتزعمه التيار الصدري.

ثالثاً: قضايا إقليمية ودولية

إيران : الأصبع على الزناد

ضغطت الترويكا الأوروبية آليةَ الزناد "snap back" التي بموجبها يُعاد فرض العقوبات الأممية على إيران التي تم رفعها في اتفاق 2015، وبذلك حُسم جدل الموقف الأوروبي من السجال النووي الإيراني، فبين من كان يعتقد بأن الترويكا الأوروبية ستحاول الإبقاء على "شعرة معاوية" مع طهران ولعب دور الوسيط الغربي، وبين من كان يراها تعد العدة للانخراط "الصريح نسبياً" إلى جانب الطرف المناوئ لإيران في المفاوضات؛ جاء تفعيل آلية الزناد ليوضح شيئاً من غموض النووي الإيراني الذي لا يزال قيد البحث والتمحيص، فحتى مستوى الضرر الذي لحق بالمنشآت النووية الثلاث جرّاء إغارة طائرات B-2 الأمريكية لم يتم التيقن منه بعد ولا حتى مصير 400 كغم من اليورانيوم المخصب بنسبة 60% الذي يمكن أن يكون المادة الخام الأساس ليورانيوم عسكري التخصيب (نسبة أكثر من 90%).

إذاً، توقيت الضغط على الزناد يأتي في لحظة تفاوضية صعبة، فتسيطر على إيران أجواء مشحونة بالتوتر لما ستسفر عنه حالة الترقب الاستراتيجي التي يسعى فيها كل طرف (ايران من جهة والولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل من جهة أخرى) إلى تشكيل موقف تفاوضي نفسي يدلل على حالة القوة والإرادة لتحقيق هدفه التفاوضي، ورغم تغير السياقات منذ أن ابتدأت جولات المفاوضات النووية بين إدارة ترامب وطهران إلا أن هذا الهدف بقي يراوح مكانه؛ إيران تتمسك بحقها في التخصيب "Right to Enrichment" وأمريكا وإسرائيل تريد تجريد إيران من قدرات وحق التخصيب "Zero Enrichment".

وأيضاً يأتي "Snap Back" في مخاض اجتماعي محلي في طهران ليس باليسير، فاقتصادياً أضافت حروب ما بعد السابع من أكتوبر مزيداً من الضغوط على الاقتصاد المنهك بفعل عقوبات قصوى غير مسبوقة، وبلغ التضخم وشح المياه والطاقة - حتى الطاقة في إيران الغنية بالنفط والغاز تعد أزمة بسبب تهالك البنية التحتية لإدارة موارد الطاقة وتحديداً الكهرباء) مستويات غير مسبوقة، وهو ما دفع اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى الإيرانية للموافقة مطلع شهر أغسطس 2025 على مشروع قانون لإزالة 4 أصفار من العملة المتضخمة التي فقدت قيمتها أمام الدولار والعملات الرئيسية.

حتى سياسيا تظهر مؤشرات الأحداث وجود حالة من التشظي، وهو أمر يستحق الدراسة والمتابعة ذلك أن "غزوة إسرائيل" وضربة أمريكا النووية أحدثتا هزة لأسس البروباغندا الإيرانية وللخطاب الثوري المليء بقيم

الردع والعظمة، مما يعني أن حالة من التشكيك بشرعية القيادة الإيرانية قد تكون تسري في أوصال المجتمع الإيراني.

وبالفعل بدأت تظهر إلى العلن مظاهر التململ السياسي -المنظّم والمنضبط حتى الآن- إذ دعت "جبهة الاصلاح" في إيران إلى التعليق الطوعي لتخصيب اليورانيوم والبدء بمفاوضات شاملة مع الولايات المتحدة، مع توفير انفتاح سياسي واقتصادي في البلاد وإجراء تغييرات في السياسة الخارجية والحد من دور الجيش في السياسة، معتبرةً أن "تداعيات الحرب (مع إسرائيل)، إلى جانب التضخم الجامح، والركود الإنتاجي، وانهيار قيمة العملة الوطنية، وهروب رؤوس الأموال، جعلت خطر الشلل الاقتصادي أكثر وضوحا من أي وقت مضى". ولم يظل هذا البيان دون رد من قبل جبهة الصمود التي تمثل التيار الأصولي المحافظ، إذ ردّت في بيان حاد ضد ما اعتبرته "خيانة" ومخالفة لحالة التماسك الوطني التي عززتها الحرب الأخيرة.

وبلغ السجال بين التيارين الرئيسين هذا الشهر ذروته في عمق القرار التنفيذي الإيراني عندما قال بزشكيان لمجموعة من ممثلي وسائل الإعلام: «لا تريدون إجراء مباحثات؟ إذن، ما البديل؟ هل تريدون العودة إلى الحرب؟ لقد جاءوا وضربوا المنشآت النووية، وإذا أصلحناها سيعودون لضربها مجدداً». وهو ما أثار ردود شديدة عنيفة، كتهديد نواب بالبرلمان بطرح الثقة بالرئيس لعدم الأهلية السياسية، بالإضافة إلى سلسلة من المقالات والتصريحات في وسائل الإعلام المقربة للحرس الثوري.

أمنياً، يبدو المشهد مضطرباً بمثل اضطراب المشهد السياسي المحلي والخارجي، فتوالى إعلان السلطات عن احباط هجمات إرهابية واعتقال مسلحين وحتى جواسيس، اللافت في هذا الإعلان هو بروز ذكر لمحافظة بلوشستان الحدودية مع أفغانستان وباكستان والتي يقيم فيها أقلية من قبيلة البلوش، وهو ما يشي بأن هنالك تفعيل لتلك الجبهة بموازاة الجبهة الحدودية الكردية في غرب إيران. وربما تهدف السلطات الإيرانية من إعلانها احباط هجمات ارهابية واعتقال خلايا إلى بث رسائل للداخل والخارج بأن ما جرى من اختراق أمني في حرب 12 يوم لن يتكرر.

إذاً، تظهر تراكمات الأحداث وتحولاتها أن النووي الإيراني أصبح عبئاً على الوجود المستقر لإيران، وسط ظهور - وافتعال أحياناً - كثير من الأزمات المحلية الحرجة، ومعاناة السياسة الخارجية الإيرانية من أزمة نفوذ إقليمي قد تطيح بعقود من البناء المتراكم، ومما يدلل على هذه الأزمة قرار الحكومة اللبنانية هذا الشهر حصر السلاح بيد الدولة.

ولم تبقى معضلات إيران الإقليمية مقتصرة على نفوذها الإقليمي وشبكة علاقاتها الخارجية وإنما وصلت إلى عمق مجال الجيوسياسي وإلى جوارها القوقازي، ففي الثامن من أغسطس 2025 رعى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب توقيع رئيسي البلدين اتفاق سلام يقر بالحدود الحالية بعد حرب قرة باغ في سبتمبر 2020، وتضمن الاتفاق الاعلان عن "طريق ترامب للسلام والازدهار الدولي" (TRIPP) الذي يربط بين أذربيجان -مروراً بالأراضي الأرمينية- وأحد جيوبها المتاخم لتركيا غربا وغير المتصل معها جغرافياً، ويمر هذا الطريق بمحاذاة الحدود الشمالية الإيرانية، وهو ما يعني أن تنفيذ الممر سيغير جيوسياسية إيران وسيمنح واشنطن موطأ قدم وشرفة نفوذ مباشر على العمق الإيراني، فالمر ستُسند إدارته إلى شركات امريكية مما يعني أمنياً أن الولايات المتحدة ستصبح مجاورة لإيران سواء كانت هذه الشركات مستقلة أم تابعة للجيش الأمريكي.

أمام هذه المعطيات، تتضاءل قدرة طهران على المناورة، فهي لا تملك ترف الوكلاء الإقليمين ولا الشركاء الدوليين فروسيا منهمكة بحربها ومفاوضاتها مع الغرب، والصين أولويتها الخارجية الآنية منصبة على استيعاب الحرب التجارية مع واشنطن. وفي الوقت عينه تعرضت أصولها العسكرية إلى ضربة قاسية لم ترممها بعد، مما يعني أن لا خيار أمامها سوى تعويض هذا الخلل الاستراتيجي إما عبر الدبلوماسية أو عبر حيازة القنبلة النووية، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الوقت عامل ضاغط في هذا السياق فلا يجب استبعاد سيناريو تفجر حرب أوسع نطاقاً وأعمق أهدافاً تنخرط فيها دول غربية عدة ويتجاوز هدفها البعد النووي والبالستي نحو تغيير النظام، والأسابيع المقبلة ستكشف عن السيناريو الذي ستؤول إليه مجريات إيران.

اليمن: قطرة حظ": عملية منفردة" أم بداية استراتيجية "حصاد الرؤوس"؟

قبيل إنهاء هذا التقرير، لم يكن واضحاً ما أسفرت عنه العملية التي أطلقت عليها القوات الإسرائيلية اسم "قطرة حظ" واستهدفت فيها ما قالت إنه اجتماع ضم قيادات سياسية وعسكرية في العاصمة صنعاء، وذهب التقرير إلى استبعاد وقوع مثل هكذا اجتماع لأنه "الحوثيون" يفترض أن يكونوا تعلموا الدرس من شقيقهم اللبناني "حزب الله" فهم يدركوا تماماً المخاطر المترتبة على عقد اجتماعات للقيادات في ظل تربّص أجهزة الرصد الإسرائيلي والأمريكي -والغربي أيضاً- للتحركات على الأرض اليمنية، وسيكون "غريبا" عقد قيادات لاجتماع في هذا التوقيت.
إلا أن ما استبعدته النسخة الأولى من التقرير قد تحقق بالفعل رغم غرابته، فبينما كان قائد الجماعة عبدالملك الحوثي يلقي خطاباً، كان هنالك اجتماع قيادي يجري في مكان مكشوف في صنعاء، ووصلت إلى الاستخبارات الإسرائيلية معلومة نادرة حوله أكدت الاجتماع رغم أنها كانت مترددة في هذا الشأن، ونظراً لندرة المعلومة وأحادية مصدرها أطلقوا على العملية "قطرة حظ"، وكانت القطرة التي أزاحت جزءاً ليس باليسير من الهيكل القيادي السياسي والإداري للجماعة.

بعض النظر عما جرى في ذلك المساء، المؤكد أن هذا الهجوم يختلف عن سابقاته، فالمعتاد إسرائيلياً هو الاعلان عن هجمات على بنى تحتية - كمطار صنفعاء وشركات الطاقة والموانئ - وليس قيادات، وهذا الانتقال من استهداف البنية التحتية إلى استهداف القيادة السياسية والعسكرية للحوثين قد يكون مقدمة لتغير نوعي في العمليات المقبلة.

فتكتيك "حصاد الرؤوس" أي اغتيال القادة في العقل الاستخباري الإسرائيلي يأتي ضمن استراتيجية أوسع لبناء حقائق جديدة على الأرض والمس بالشعور المعنوي لتابعي القيادة وإحداث صدمة في المستوى القيادي واستغلال الصدمة ميدانياً أو أمنياً.

وتظهر الأنباء القادمة من اليمن من مصادر محلية أن ثمة استعدادات لتحركات ما على الأرض من قبل الأطراف المؤيدة للشرعية، وإن صحت هذه الأنباء فإن اليمن قد تكون مقبلة على سيناريو شبيه إلى حد ما بما جرى في سوريا: ضربات اسرائيلية نوعية تستنزف القدرات الحوثية، يليها طوفان عسكري بري لجماعات معارضة للحوثي تعمل إما على إنهاء سيطرة الحوثي أو إضعافه بحيث لا يعود قادرا على التحكم بالملاحة في مضيق باب المندب.

لكن من المبكر الجنوح نحو هذا السيناريو، فالجغرافيا اليمنية الواسعة، والبعد الأيديولوجي والقبلي للحوثيين، وضعف قوى "الشرعية" المعارضة لـ"الحوثيون"، كل ذلك يجعل من الصعب تحقق الحالة السورية في اليمن على الأقل في الوقت الآني. وإذا كانت الاستراتيجية الإسرائيلية للتعامل مع "الحوثيون" تغيرت من التحييد إلى الاستئصال فإن الجماعة المتمرسة في حروب العصابات وشبكات التهريب والمتطبعة منذ 2015 مع "حوكمة الطوارئ" تستطيع التأقلم وتغيير أدوات وأساليبها، فهي مؤخراً عمقت من تخادمها مع حركة الشباب في الشواطئ الصومالية المحاذية لها، ومع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وتطرّق تقرير لمجلس الأمن صدر في يوليو 2025 إلى الحالة المتقدمة من التعقيد والتشابك بين الحوثيين وحركة الشباب كاشفاً عن شبكة تهريب أسلحة مشتركة.

ولا تزال جعبة أنصار الله تخفي قدرات لم تستخدم بعد، فقبل عملية "قطرة حظ" الإسرائيلية لاستهداف قيادات حوثية ببضعة أيام، كسر صاروخ عنقودي حالة الهدوء المؤقت الحذر في السماء الإسرائيلية وسط فشل عملية اعتراضه لتشظيه ومناورته الدفاعات الجوية، وارجعت مصادر إسرائيلية هذا الإطلاق مباشرةً إلى أيادي إيرانية في إشارة إلى مسؤولية طهران عنه.

يحمل توقيت إطلاق هذا الصاروخ العنقودي دلالتين: الأولى هي أن "محور إيران" أو ما بقي منه يريد بث رسائل قوة تدلل على استمرارية حضوره الإقليمية في لخظة تقف فيها طهران على عدة سيناريوهات ذات صلة بالمفاوضات النووية، فالحوثي وريث موقع حزب الله في ترسانة النفوذ الإيراني، عندما يهاجم إسرائيل فإنهم يساهم في تعزيز الموقع التفاوضي لإيران.

أما الدلالة الثانية فهي ذات صلة بالمفاوضات حول وقف الإبادة في غزة، ذلك أن الحوثي ومنذ أن ابتدأ ما أسماه حرب الاسناد لغزة لا يزال واضحاً في معادلة تحركه: وقف العدوان على غزة ودخول المساعدة ومن ثم يتم وقف تقييد عبور السفن المتجهة إلى الشواطئ الإسرائيلية ووقف الهجمات على إسرائيل. صحيح أن هجمات الحوثي الجوية محدودة نسبيا من حيث التأثير، لكن التأثير الاقتصادي لعرقلة الملاحة في باب المندب كبير ولا يجوز التقليل منه في حسابات صانع القرار الإسرائيلي.

وفي الوقت عينه يعاني الحوثي من أزمات اقتصادية ضاغطة على عصب حاضنته الاجتماعية، إلى حد أن هنالك حديث عن عن حالات جوع مرضي واسعة النطاق، فبحسب منظمة أطباء بلا حدود استقبل مركز التغذية العلاجي في مديرية خمر/ محافظة عمران أكثر من 1000 مريض يعانون سوء التغذية منذ مطلع هذا العام، وهو ما يدلل على عمق الضرر الاقتصادي الذي ضرب بنية المجتمع في مناطق سيطرة الحوثيين.

وبالتالي قد يشعل شهر أغسطس وما حمله من استهداف غير مسبوق للخط القيادي في الجماعة مسار جديد من الأزمات المركّبة، تتضافر فيها الهجمات الأمنية الإسرائيلية والعسكرية لقوات الشرعية مع إحداث فوضى مجتمعية أو أمنية في قلب الحاضنة الشعبية للجماعة، لا سيما وإذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار أن الجماعة لم تتخلص بعد من إرث أنصار الرئيس اليمني السابق، علي عبدالله صالح، فلا زال أنصار "المؤتمر" حاضرون في المشهد الحوثي ويمكن في لحظة ما أن ينخرطوا في تحرك شامل ضد سيطرة الجماعة التي فقدت عمقها الإقليمي.

أوكرانيا: مفاوضات على وقع تصعيد الجبهات

ليس من المبالغ به تصنيف شهر أغسطس/ آب 2025 على أنه أحد أكثر الأشهر ديناميكية فيما يتعلق بدبلوماسية الصراع في أوكرانيا، إذ شهد في 72 ساعة عقد قمتين واحدة أمريكية روسية والأخرى أمريكية أوروبية وكأن واشنطن في هذا السياق تبدو كوسيط - أو طرف ثالث - يسعى لتوفيق طرفي الصراع، رغم أنها وبعيداً عن أي انطباعات الطرف الأكثر دعماً استخبارياً وتقنياً للجانب الأوكراني، مما يضعها في خانة أطراف الصراع الأساسية وليس في خانة الوسيط.

لكن هذا الانخراط لم يمنع عقد لقاء أمريكي روسي هو الأول من نوعه منذ بدء الصراع الأوكراني الروسي - أو الغربي الروسي بحسب بعض التصنيفات الجيوسياسية - فيما بدا وكأنه اختراق نحو إيجاد حل ما. إلا أن المطلعين على أدبيات النزاعات الدولية وما يتصل بها من أساسيات المفاوضات يكاد أن يجمعوا على صعوبة التوصل إلى حل تفاوضي مقبول به في هذه المرحلة، لأن كلا الطرفين - أوروبا طرف أساسي مع أوكرانيا - لم يصلا إلى الاستنزاف، وشروطهما متباعدة تماما (أوكرانيا تريد أرضها، وروسيا ضمت هذه الأراضي إلى سيادتها ولن تتخلى عنها بالمفاوضات) ولم تتولد القناعة لدى كلا الطرفين باليأس من امكانية تحقيق مكاسب استراتيجية من الصراع، مما يعني أن خزان الإمداد السيكولوجي لاستمرارية المعركة لم ينضب بعد.

وبالفعل بدد اللقاء الأوروبي الأوكراني - الأمريكي الذي تلا لقاء ترامب - بوتين أجواء التفاؤل "الإعلامي" بقرب تحقيق انفراجة في الأزمة، لا بل يمكن القول أنه تم إعادة ضبط الموقف الأمريكي ليكون قريباً إلى الموقف الأوروبي، وهو ما يستدعي تسليط الضوء على طبيعة التفاعلات الآنية بين ضفتي الأطلسي الأوروبية والأمريكية، وهي تفاعلات بحاجة إلى تعريف وتحديد، فهي ليست مثل ما كان سائداً من انسجام ما قبل نهاية الحرب العالمية والثانية، وهي ليست متباينة بمثل ما كان في بعض فترات إدارة ترامب الأولى، وإنما هي تراوح بين التقارب والتباعد تبعاً لأولويتين متناقضتين تحكمان توجهات إدارة ترامب الحالية مع أوروبا: الأولى - وهي تدفع إلى التقارب - هي التفكير الاستراتيجي الكلاسيكي القائم على محورية التحالف الغربي لضمان الهيمنة والمصالح الأمريكية على الساحة الدولية، والثانية - وهي تدفع إلى التباعد - تتعلق بإدراك تيار متزايد في النخبة الأمريكية بأن السياسة الخارجية أصبحت ثقب أسود يستنزف القدرات الأمريكية على حساب التنمية والرفاه المحلي.
وما بين تقارب وتباعد، يمكن النظر إلى الساحة الأوكرانية على أنها "بارومتر" واقعي للعلاقات الأميركية الأوروبية، والمتتبع للمواقف التي تلت القمتين الأمريكية الروسية والأمريكية الأوروبية يلحظ مؤشرات ضاغطة باتجاه روسيا، بلغت ذروتها بتصريح ترامب أن "الولايات المتحدة قد تضطر إلى تقديم دعم جوي لمساعدة أوروبا في التوصل إلى اتفاق وأن خطته لإنهاء الحرب تقوم على ضمانات أمنية حتى وإن تطلب الأمر طائرات أميركية". كما وافقت وزارة الخارجية على صفقات أسلحة لأوكرانيا تشمل صواريخ دقيقة التوجيه ومعدات تقنية أخرى، بالإضافة إلى صفقة بيع أسلحة بقيمة 8.5 مليار دولار تشمل أنظمة دفاع جوي من طراز باتريوت إلى الدنمارك الواقعة في الفناء الجيوسياسي لروسيا سيُنقل بعضها إلى الجبهة الأوكرانية.

بالإضافة إلى الموافقة على هذه الصفقات العسكرية، تشير بعض التقارير غير الرسمية إلى تكثيف الدعم الاستخباري الأمريكي لأوكرانيا عبر توفير أصول مخابراتية مباشرة "Real-Time Intelligence" ويترافق ذلك مع توجه أوروبي لتعميق الانخراط في الأزمة الأوكرانية مع وجود احتمالية للموافقة على نشر متعاقدين أمريكيين وأوروبيين في صفوف القتال الأمامية.

ولم تقتصر الضغوط الأمريكية على روسيا على الشق العسكري الأمني بل وصل الأمر إلى التهديد بتشديد العقوبات الاقتصادية، إذ كان ترامب صريحاً في عندما هدد أواخر أغسطس/ آب 2025 بأن عدم إبداء روسيا رغبة في عقد اتفاق سلام سيقود إلى "حربا اقتصادية، وهذا الوضع سيكون سيئا لروسيا"، ومن المتوقع أن مثل هكذا عقوبات "قصوى" ستنهي غض الطرف الأمريكي عن الدول التي تشتري النفط الروسي، أي سيتم فرض عقوبات شاملة دون أي استثناء على شراء النفط الروسي، وسيتم تشديد الخناق على الأصول الروسية في البنوك الغربية

لكن هذه الضغوط العسكرية الأمنية الاقتصادية التي عمّقت منها واشنطن الشهر الماضي لا تجد صدى في جبهات القتال، فالجيش الروسي زاد من وتيرة تقدمه في أوكرانيا، إذ أنه بات يسيطر على ما بين 600 و700 كيلومتر مربع شهريا، مقارنة مع ما بين 300 و400 كيلومتر مربع في مطلع العام، وبحسب ما كشفه زيلنسكي أواخر الشهر الماضي أغسطس/ آب 2025، حشدت موسكو حوالي 100 ألف جندي قرب بوكروفسك، المدينة الرئيسية في شرق أوكرانيا، وهي قوات موضوعة في طور الاستعداد العملياتي للتحرك، مما يعني أن جبهة جديدة قد تشتعل على مقربة من الوسط الأوكراني.

إذا، يظهر شهر أغسطس/ آب أن الصراع في أوكرانيا يتجه إلى تغيير في حالة الستاتسكو والثبات المسيطر عليه، إما إلى خفض جدي للتصعيد تمهيداً لحل ما، أو إلى ذروة جديدة، وربما أن السيناريو المرجح هو وقوع تصعيد من أجل خفض التصعيد "Escalation for De-Escalation" أي تصعيد وهمي يهدف إلى كشف كل طرف عن كامل أوراقه تمهيداً لتجهيز طاولة المفاوضات على أساس ما تقره جبهات القتال من حقائق.